متغيرات البيئة الخارجية
وتأثيرها في السياسة الخارجية العراقية

*** المشاور السياسي الأقدم سيف حمزة لفته**
باحث من العراق

*العراق/ وزارة التربية
Saifarmada83@gmail.com

ملخص :

إنَ أي سياسة خارجية فاعلة ناتجة عن متغيرات داخلية وخارجية مؤثرة في رسم السياسة الخارجية لأي دولة، ولتحقيق مصالح الدولة ينبغي الأخذ بنظر الاعتبار الأسس الدستورية والقانونية لتنفيذ ذلك، في ظل التحديات والمقومات التي تواجهها على الصعيد الإقليمي والدولي في ظل المرتكزات التي تستند عليها سياسة الدولة الخارجية، والمتغيرات التي تحتم اتخاذ التدابير الخاصة لمعالجة الأزمات قبل حدوثها وفي مقدمتها العوامل الجغرافية والاقتصادية .

كلمات مفتاحية : العراق ، متغيرات ، سياسة ، إقليمية .

External Environment Variables and Their Impact on Iraqi Foreign Policy

Senior Political Consultant : Saif .H.Lafta
Researcher from Iraq

ABSTRACT

Any effective foreign policy resulting from internal and external variables affecting the formulation of the foreign policy of any country, and to achieve the interests of the state, should take into account the constitutional and legal foundations for its implementation. In light of the challenges and fundamentals it faces at the regional and international levels, the tenets on which the state's foreign policy is based, and the variables that necessitate taking special

measures to deal with crises before they occur, foremost of which are geographical and economic factors.

KEY WORDS: Iraq , variables , politics , regional

المقدمة :

إنَ أيَ سياسة خارجية لأي دولة ترتبط بمجموعة من الظروف والعوامل الخارجية المتفاعلة إدراكا من المصالح ومحاولة تحقيق ما لم يتم إنجازه نتيجة السياسات المتبعة التي تؤثر في سياستها وتطورها .ولا تستطيع أي سياسة خارجية أنَ تعمل بمعزل عن البيئة المحيطة بها فمدخلاتها ومخرجاتها مرتبطة واحدة بالأخرى فمتغيرات البيئة الخارجية ترتبط بمتغيرات عامة خارج الدولة ذات العلاقة والتأثير عليها وخاصة داخل الدولة وتؤثر على صانع القرار ، ولتحقيق ذلك ينبغي الأخذ بنظر الاعتبار معرفة الموارد المتاحة وكيفية الاستفادة منها ، مع بيان علاقات تأثير وتأثر مع الدول الأخرى ، وتحديد الخطوط العامة والهامة التي ستتعامل بها الدولة مع الدول الأخرى ، مع تشخيص أنماط السلوك مع الدول الأخرى والنظر للتحديات الأمنية والسياسية والإرهاب الدولي كما لانغفل التحديات الاقتصادية بالنسبة لكمية الموارد المتاحة وعدد السكان ..

إذ تعمل الحكومات المتعاقبة في العراق بعد عام 2003 التحول بسياستها الخارجية من سياسة محدودة التفاعل ضمن نظام شمولي الى سياسة منفتحة بتعاملها وتفاعلها مع متطلبات ومتغيرات الساحة الدولية ، وذلك ضمن الحدود المكانية والاستراتيجية للعراق .

أهمية البحث:

تمتاز أهمية دراسة موضوع العراق ومتغيرات البيئة الخارجية بأهمية كبيرة من بين مواضيع العلوم السياسية لأنه يمثل دراسة اهداف الدول وسلوكها السياسي الخارجي إزاء الدول ، في وقت يتزايد فيه الصراع الاقليمي من أجل الحصول على المكاسب السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية ، الى جانب التحولات الكبرى التي شهدتها السياسة الخارجية العراقية. *

هدف البحث:

يبرز هدف البحث الى دور العراق الجديد ما بعد الاحتلال الامريكي والاعتراف الاقليمي به والتكيف مع التغيير السياسي تحت سلطة الولايات المتحدة الامريكية في بادئ الامر بعد عام (2003)، خصوصا والعراق لديه خزين من العلاقات المتوترة مع الدول الاقليمية وأبرزها مع الجمهورية الإسلامية في ايران ودولة الكويت مرورا بالمملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية ثم الجمهورية العربية السورية واخيرا مع الجمهورية التركية ، والعمل على فتح صفحة جديدة تتسم بالحوار والسلام والتعاون المتبادل ، نتيجة التحديات الداخلية والاقليمية والدولية،

التي أثرت في سياسته الخارجية وعلى باقي المجالات الاقتصادية والأمنية والحضارية .

مشكلة البحث :

إن من ابرز ما تميزت به البيئة الخارجية للعراق هو محاولة اعادة العراق لدوره الاقليمي في المنطقة وتوجهاته الدولية في ظل التناقضات الداخلية ما بين مؤيد ورافض لذلك ، مما استوجب على العراق التعامل بحذر وعدم الدخول بسياسة المحاور او التكتلات الاقليمية والدولية ، فضلا عن محاولة اعادة الثقة بجيرانه الاقليمي نتيجة الاحتلال الامريكي للعراق عام (2003) ، كما وللصراعات الداخلية بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية المتباينة في التصريحات كان لها الاثر السلبي في رسم سياسة موحدة للعراق وعدم ربطها بمركز القرار المتمثل بوزارة الخارجية العراقية ، وحقيقة الأمر أنَ هذا الصراع ظاهرا هو صراع ارادات وسياسات ومسالة لإثبات الوجود ، كما والاعتقاد السائد لدى جميع الاطراف هو ان تحقيق مصالح طرف على حساب طرف آخر إنَما هي مسالة خطر حقيقية وكأنها لعبة رياضية فوز او خسارة ، دون النظر لمصلحة البلاد العليا وحجم الخطر المحدق بالعراق والعمل بروح مرنة تتقبل الآخر .

فرضية البحث :

تنصرف الدراسة لبحث وتحليل مرتكزات السياسة الخارجية العراقية والمتغيرات بعد عام 2003 وانعكاسات ذلك على دول الجوار الاقليمي للعراق ، وعلى هذا الاساس تنطلق الدراسة من فرضيتين أساسيتين تتمثل **الاولى** في رؤية مفادها أنَ السياسة الخارجية العراقية شهدت تبلور عدد من التوجهات والتطلعات التي جسدت الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري في العراق في عالم ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق ، أما **الثانية** فتكمن في أنَ السياسة الخارجية العراقية شهدت سيطرة التوجه الدولي والاقليمي منذ العام (2003) على العراق ، في ظل التحول بعلاقات العراق مع محيطه الاقليمي والدولي .

وللبرهنة على تلك الفرضيتين يتطلب الاجابة عن التساؤلات الاتية :

- ماهي مرتكزات السياسة الخارجية العراقية؟
- ماهي أبرز المتغيرات التي واجهت العراق على الصعيد الاقليمي والدولي؟
- كيفية تحقيق التوازن على المستوى الاقليمي والدولي في ظل بيئة داخلية معقدة؟

الاطار المنهجي للبحث :

تستلزم دراسة متغيرات البيئة الخارجية للعراق منذ العام (2003) الركون الى أكثر من منهج من مناهج البحث العلمي في العلاقات الدولية ، وعلى هذا الاساس

تم اعتماد المقترب التاريخي الذي يوضح التطور الزمني للأحداث السياسية في العراق ، في ضوء المتغيرات السياسية والامنية والاقتصادية التي شهدها العراق بعد الاحتلال الامريكي ، الى جانب الاستناد الى المنهج النظمي الذي يوضح المدخلات والجانب التفاعلي الذي يؤدي الى نوع معين من المخرجات ومن ثم التغذية العكسية في ضوء دراسة علاقة العراق بدول الجوار الاقليمي له والانعكاسات التي أفضى لها كل منها على السلوك السياسي الخارجي العراقي .

تقسيمات الدراسة :

انقسمت الدراسة على محورين رئيسين الى جانب الخاتمة والاستنتاجات ، وكما يأتي:

أولا: مرتكزات السياسة الخارجية العراقية

ثانيا : العراق والبيئة الإقليمية بعد عام 2003

ثالثا: متغيرات البيئة الإقليمية والدولية للعراق

أولا: مرتكزات السياسة الخارجية العراقية

إنَ الاسس السياسية والدستورية لصانع القرار السياسي العراقي وفقا لدستور جمهورية العراق لعام 2005يشير لطبيعة وتكوين الآليات التي تسهم في ممارسة السلطة من خلال المؤسسات ذات العلاقة وفق القواعد الدستورية والتي تنظم بقانون يعمل على تحقيقها وفق متطلبات الواقع السياسي.

إذ لم يكن دستور العراق لعام 2005 أن يظهر بظروف طبيعية ليحاكي التحول الديموقراطي وفق معطيات الواقع السياسي ، ورغم ذلك اصبح على الدستور الجديد لعام 2005 أنَ يتعامل مع افكار عدة وتوجهات لجميع الأطراف السياسية وشكل النظام البرلماني الجديد للعراق ، إذ نصت المادة الأوّلى من دستور العراق لعام 2005 على أن (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري اتحادي نيابي برلماني ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق) [1].

أخذ الدستور الجديد لعام 2005 محاكاة شكل نظام الحكم الجديد على غرار النظام البريطاني

(1)المادة الأوّلى من الدستور العراقي لعام 2005.

وأخذ الدستور الجديد لعام 2005 محاكاة شكل نظام الحكم الجديد على غرار النظام البريطاني ونرى أنَ العراق لديه تجربة قديمة أبان الاحتلال الإنكليزي للعراق بالعمل وفق النظام الغربي البريطاني تحديدا وخاصة في قوانينه وتطبيقها ولاتزال الإجراءات البيروقراطية سائدة للان في التعاملات ، وبرز الدستور شكل العلاقة الوثيقة ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتناغمها في تشريع وتنفيذ القوانين ، بينما جعل رئاسة الجمهورية ذات عمل بروتوكولي مختلف تماما عما

سبق وذلك يعزو لخشية عدم تكرار التجربة الشمولية السابقة في الحكم .

اذ اتسم النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 بتغيرات جذرية وهيكلية واسعة ليشمل طبيعة العلاقات ونظام الحكم وادارة الدولة ورسم محددات ذلك دستور 2005 ، وشهد العراق متغيرات عدة بسياسته الخارجية من عمل محدود قبل 2003 الى العمل بحلقات متعددة بعد 2003 ، فهناك الدستور الدائم، ورئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، ووزارة الخارجية ومجلس النواب، والمستشارون، والأجهزة الأمنية ذات العلاقة، وغيرها من المؤسسات الرسمية، فضلا عن ذلك فإن الدستور العراقي أعطى الحق للأقاليم بفتح ممثلية لها في السفارات العراقية، وأصبح للأقاليم بل وحتى لبعض المحافظات صلات خارجية ربما تتعارض مع القرارات الصادرة عن بغداد. يضاف إلى ذلك تأثير المؤسسات غير الرسمية على عملية صنع القرار [2] .

اتسم النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 بتغيرات جذرية وهيكلية واسعة ليشمل طبيعة العلاقات ونظام الحكم وادارة الدولة ورسم محددات ذلك دستور 2005

إنَ اكتساب الشرعية الدولية والإقليمية للنظام السياسي العراقي بعد عام (2003) ، وخلق جو إيجابي من خلال العمل على تهيئة البيئة الخارجية الداعمة لاستقراره امنياً في الداخل والاعتراف به في الخارج ، كل ذلك يعتمد على امتلاك مرتكزات وإرادة سياسية تترجم ذلك لفعل ملموس للوصول الى اتجاهين الأول منهما الالتزام بقرارات الأمم المتحدة وثانيهما توسيع الانفتاح الدبلوماسي [3].

اذ شهد العراق ايضا متغيرات عديدة وأدى التغيير السياسي بروز مفاهيم سياسية جديدة لم يكن لها سابق معلن مثل **مفهوم الديمقراطية التوافقية والمحاصصة والتوازن السياسي**، وجدلية الصراع الطائفي والقومي والعرقي في بناء الدولة وكانت من المواضيع التي ظهرت جنباً إلى جنب تلك المفاهيم واصبحت أحد العقد والاشكاليات التي واجهت عملية التحول الديمقراطي [4].

واصبح العراق يعاني من جملة احداث متسلسلة وما يجمع هذه الاختلافات هو هدف زعزعة الاستقرار واعاقة التجربة الديموقراطية في إعادة ويلات الحروب السابقة. وبعد سيطرة التنظيمات الإرهابية على مجموعة من المحافظات ، مما أثرت هذه السياسات على جعل توليفة من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي ربطت بين الماضي والحاضر والمستقبل وهذا النهج أحدث اذى كبير للدولة العراقية منذ تأسيسها وقيامها إلى يومنا هذا. ولملئ هذه الفجوات المتراكمة غير المتجانسة لا سياسيا ولا اجتماعيا ولا ثقافيا ولا حتى اقتصادياً ذلك يتطلب حاجة ملحة لإيجاد مجموعة من السياسات الادارية الحكومية الكافية لتغطية أماكن الضعف والتي يمكن التعويل

اصبح العراق يعاني من جملة احداث متسلسلة وما يجمع هذه الاختلافات هو هدف زعزعة الاستقرار واعاقة التجربة الديموقراطية في إعادة ويلات الحروب السابقة

(2) عبد الستار هادي الجنابي ، سياسة العراق الخارجية بعد عام 2003 اليات صنع القرار وادوات التنفيذ ، (مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، الجامعة العراقية ، العدد14 ،)2022 ، ص1.

(3)علي جبار حافظ الربيعي ، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003، ط1،(دار امجد للنشر والتوزيع ، الاردن،2019) ، ص 180، ص 182.

(4)عباس جواد صيوان، العوامل السوسيولوجية وأثرها في صنع القرار السياسي العراق بعد عام (2003) إنموذجاً، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2019)، ص 167.

عليها كونها من صلب الواقع العراقي لتركيزها على المجال التنموي والعمراني على وفق رؤية متسلسلة من العلاقات التراتبية [5].

فلا بُد أنَ تتوفر جملة من الثوابت التي ينبغي أنَ تستند اليها السياسة الاقليمية العراقية عند وضع وصياغة اهدافها واتجاهاتها ، هذه المرتكزات أو الثوابت ستحدد ضوابط وآليات التعامل الخارجي في مستواه الاقليمي على وجه التحديد ، فعملية الحراك العراقي في مجاله السياسي ستحدد بلا شك طبيعة وسلوك التجاوب مما سيترتب عليه ايجاد أطر معتمدة لعملية التوازن المقبل في لعبة التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط في ظل البيئة الإقليمية للعراق التي تشهد صراعات عديدة، داخليا وإقليميا ودوليا . فهناك صراع دائم قاد نحو توتر واضطراب أمني واختلال في الأدوار الاقليمية والتوسع الجغرافي ، مما ادى الى بروز ادوار جديدة وتدخل بالشؤون الداخلية [6].

حيث: «سعت الحكومة العراقية بعد عام (2003)، من خلال تضافر جهود المؤسسات الوطنية، للعمل مع المجتمع الدولي بغية استعادة مكانته وفي المقدمة منها منظمة الامم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة... «[7].

وأهداف الوحدات السياسية تسير وفق رؤية معينة :»فهدف المصلحة الوطنية لأية وحدة سياسية يعد بوصلة حركتها في البيئة الدولية، كما يعد المركز لكل تفاعلها في السياستين الداخلية والخارجية. **وازاء ما تقدم**، فإنَ أهداف الدول تتنوع وتتعدد على وفق نوع النظام السياسي والايديولوجيا التي تعتنقها. الا أنَ الدول صغيرها وكبيرها تتوحد في اهداف عامة كالمصلحة الوطنية وهدف حماية الذات والأمن الوطني، على الرغم من اختلاف مضامينها وأطرها. وكل الوحدات السياسية الدولية تتوخى تحقيق اهدافها في الساحة الدولية ، وذلك من خلال قدراتها المتاحة وفاعلية صناع قرارها» [8].

هدف المصلحة الوطنية لأية وحدة سياسية يعد بوصلة حركتها في البيئة الدولية

ومن ذلك :»وانطلاقاً من هذا الأساس تتجه السياسة الاقليمية العراقية إلى لعب دور إقليمي فعال، ضمن رؤية أوسع لتشكيل صيغة مختلفة للتفاعلات الاقليمية، والتي تستند بالنسبة للعراق على مبدأ الحراك الفاعل دون الوقوع في تخندقات المحاور بأشكالها التي ستنعكس بشكل أو بآخر على المكانة الإقليمية المرتقبة للعراق. وهذا يعني تبني انموذج سياسة عدم الانحياز وعدم وقوع الدولة العراقية في المجال الحيوي لإحدى الاستراتيجيات الاقليمية المندفعة، مما يؤدي الى انتاج أزمات جديدة. وبما أنَ الحياد غير قابل للتطبيق سياسيا في المرحلة المعاصرة كخيار سياسي في المجال الاقليمي مع استمرار الضعف النوعي

تتجه السياسة الاقليمية العراقية إلى لعب دور إقليمي فعال، ضمن رؤية أوسع لتشكيل صيغة مختلفة للتفاعلات الاقليمية

(5)صادق علي حسين، رؤية في سياسات اعـادة اعمار المناطق المحررة من التنظيمات الارهابية فـي الـعـراق، (مجلة ابحاث استراتيجية، العدد (14)، بغداد، اذار / 2017)، ص 194.

(6)صباح النور، علاقات العراق الخارجية ومستقبلها، موقع المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر 2021/6/6، تاريخ استخراج النص 2021/11/24، الاربعاء، الساعة 1:24 صباحا، متاح على الرابط: https://democraticac. - de/?p=75342

(7) نقلا عن :- ضحى احمد جاسم، دور دائـرة المنظمات والمؤتمرات الدولية في تطوير الدبلوماسية العراقية ما بعد العام 2003، (بحث ترقية غير منشور، وزارة الخارجية، 2017)، ص85 ، ص 86.

(8) نقلا عن :- صباح عباس، المدخل الى السياسة الخارجية دراسـة في السلوك السياسي الخارجي، ط1، (مطبعة الكتاب، بغداد، 2014)، ص 163.

الذي يعيشه العراق، واختراق المجال الحيوي من الاستراتيجيات الإقليمية، وثقل الصراع الدولي على منطقة الشرق الأوسط. هذا ما يدفع نحو تبني انموذج التوازن الفعّال وهو أنموذج الدولة العراقية المتوازنة داخلياً والمؤدية دور التوازن الإقليمي بما يؤهل العراق ليكون قوة استراتيجية حقيقية متوازنة، وموازنة للاستراتيجيات الإقليمية. فيحول دون تصادمها الوجودي ويخلق استقراراً استراتيجيا شرق أوسطياً. وهذا يعني دولة عراقية قوية سياساً واقتصادياً وعسكرياً قادرة على حفظ التوازن الإيجابي بين استراتيجيات المنطقة. وهو الأنموذج الأفضل للعراق والمنطقة ، فبقاء العراق ضعيفاً سيقود الى تصادم حقيقي بين الاستراتيجيات الكبرى ، وتشتته سيؤدي إلى إعادة رسم للخارطة السياسية الإقليمية لأغلب دول المنطقة .ومن هذا المفهوم نلمس ملامح تبلور الرؤية العراقية المتوازنة على المستوى السياسي الخارجي عند ترابطه مع الأداء التوازني المنتظر بمبدأ الاستقلالية في المواقف ، فمقاربة أداء التوازن الإقليمي للعراق في المنطقة في ظل تفاعل مرتكزات الصراع بين محاور القوى الفاعلة ، سيفرض على العراق الدخول بقوة في هذه التفاعلات لكن عبر آلية وسلوك مختلف عن السابق ، اي بعبارة أخرى أنَ العراق يسعى لتعزيز فرص الارتقاء بالفعل السياسي والانتقال من مجرد طرف اقليمي هامشي نحو فاعلية محورية تسهم في ضبط ايقاع التحالفات الاقليمية انطلاقاً من ادراك حقيقي لأهمية تبلور سياسة متزنة توظف ما هو متحقق من مكاسب على المستوى الاقليمي بهيكليته الجديدة وعناصر القوة الجيواستراتيجية، وبهذا يكون العراق قد حقق استجابة بنيوية في الوصول الى تطلعات السياسة الخارجية «[9].

إنَ العراق يسعى لتعزيز فرص الارتقاء بالفعل السياسي والانتقال من مجرد طرف اقليمي هامشي نحو فاعلية محورية تسهم في ضبط ايقاع التحالفات الاقليمية

(9) نقلا عن :- صباح النور، علاقات العراق الخارجية ومستقبلها، مصدر سبق ذكره.

ومن أهم : «**المرتكزات الجديدة** في اتجاهات السياسة العراقية الإقليمية هو **استثمار الأوضاع** الحالية وبما ستؤول اليه التفاهمات بين القوى التي بدأت وكأنها المتحكمة برسم خريطة جديدة للمنطقة. إذ يعد العراق من الدول التي تمتلك تجربة طويلة في بناء المؤسسات السياسية ولها دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي، الا أن تغيير النظام السياسي بعد عام (2003) أفرز حقائق ومتغيرات اختلفت كثيرا مع ما سبق من فلسفة وأهداف سياسية لنظام الحكم في العراق على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك بتأثير التغيير الكبير لمسار اتخاذ القرار السياسي ولعب الأدوار الخارجية، والمقصود هنا تغيير فلسفة وعقائد صانع القرار ودور القوى الكبرى ودول الجوار وتأثيرهما على منهج اتخاذ القرار السياسي والسلوك الخارجي للدولة العراقية بحيث يؤدي حتميا إلى تغيير كبير في أهداف وأدوات وأدوار العراق مستقبلا. ومع التغيير ايضا تغيرت آلية إدارة السلطات الثلاث، وتنوعت فلسفات

القيادات السياسية، وتداخلت أدوارها، وهيمنة على إدارة مؤسسات الدولة مفاهيم مختلفة توزعت بين المحاصصة والعرقية على وفق رؤية الأحزاب الفكرية. وبذلك أصبح النظام السياسي في العراق أمام معضلتين داخلية وخارجية تعرقل وتؤثر في صنع السياسة الخارجية العراقية.

ومن خلال وصف المسار التطبيقي للسياسة الخارجية العراقية في اطاره العام، فأن من المسلمات القول إنَ التغيير في العراق جاء في ظروف دولية استثنائية وضمن منطقة استثنائية وهذا ما افرز حسابات معقدة في المعادلات الاقليمية والدولية بأنماط متعددة سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، فكان أمام السياسة الخارجية أن تشرع لتحقيق أمور عدة لابَد من التطرق اليها وفق تدرجها العملي المرتبط بظروف تلك المرحلة. فقد انتهج العراق الجديد سياسة خارجية تحقق تغييرا جذريا للسياسة التي انتهجها النظام السابق ، وذلك **عبر الانفتاح** على العالم بهدف ضمان عودة العراق الى وضعه الطبيعي ومكانته المرموقة في المجتمع الدولي، وقد سارت السياسة الخارجية لتحقيق ذلك باتجاهين متزامنين منذ عام (2003) وحتى يومنا هذا، تمثلا في : **اولا**- استكمال تنفيذ التزامات العراق الدولية الضامنة للخروج من طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، **وثانيا**- توسيع الانفتاح الدبلوماسي العراقي حول العالم تأكيدا لتوجهاته السلمية الجديدة وتحقيقا لمصالحه السياسية والاقتصادية.

أصبح النظام السياسي في العراق أمام معضلتين داخلية وخارجية تعرقل وتؤثر في صنع السياسة الخارجية العراقية

وفي هذا السياق سعى العراق وما يزال الى حل جميع القضايا العالقة مع دولة الكويت وكذلك حل القضايا العالقة مع دول الجوار اجمالا، مع الحرص على تأسيس علاقات دبلوماسية متوازنة مع المجتمع الدولي شرقا وغربا وبصفة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن استكملت انسحابها العسكري نهاية (2011) في اطار اتفاق سحب القوات الأمريكية الذي يمثل أحد أهم منجزات السياسة الخارجية العراقية مقارنة بتجارب دولية مماثلة في السياق ذاته .

سعى العراق وما يزال الى حل جميع القضايا العالقة مع دولة الكويت وكذلك حل القضايا العالقة مع دول الجوار اجمالا

ثانيا : العراق والبيئة الإقليمية

إنَ لموقع العراق الحضاري والجغرافي والسياسي أثرا مهما في توجهاته خلال العقود الماضية فحضاريا يقع بين حضارات الدول الإقليمية (العربية والتركية والفارسية)، وجغرافيا يقع أيضا بين ثلاث قارات وبوابة الخليج العربي نحو اوروبا عن طريق تركيا شمالا ، كما لموقعه الجغرافي المتميز في الشمال الشرقي للوطن العربي وجنوب غرب قارة اسيا ، وسياسيا يقع بين توجهات إقليمية مختلفة بين معادي للغرب وبين مؤيد له ، ولهذه العوامل الاستراتيجية للعراق يعتبر في قلب

العالم .

ولهذه المقومات الأساسية للعراق اصبح هدفا ومطامع دولية وإقليمية آخرها الاحتلال الأمريكي للعراق (2003) ، مما أثار مخاوفاً إقليمية لإدراكها للمشروع الأمريكي بالمنطقة والذي يرمي الى إعمام التجربة على دول المنطقة ورسالة تهديد خصوصا الى ايران وسوريا من خلال تصريحات المسؤولين الامريكان فاعتبرتها رسالة واضحة لهم .

فقد انقسمت البيئة الإقليمية للعراق على قسمين الأول : البيئة الإقليمية العربية : وهي دول الخليج العربي وسوريا والأردن ، والثاني البيئة الإقليمية غير العربية : تركيا وايران

وعلى أثر ذلك تباينت مواقف الدول الإقليمية تجاه العراق بين مؤيد ورافض للوجود العسكري الأمريكي بالعراق فلم يكن هناك توحيد للسياسات تجاه الأزمة العراقية التي قادت الى حرب ضد العراق ، اذ تباينت المواقف وانقسمت على مؤيد للمخطط الأمريكي (الكويت وقطر) وبين معارض ورافض مثل (ايران وسوريا) ، اما المواقف المتباينة فكانت حصة الدول (مصر والسعودية والأردن).ولكل دولة مما ذكر أم لم يذكر لها هواجسها ودوافعها بالمواقف التي اتخذتها وهي معلومة وواضحة وتم تناولها في أكثر من بحث مختص [10].

اذ يمكن ملاحظة انتقال العراق من مرحلة رد الفعل التي رافقت أجواء التغيير في (2003) إلى مرحلة الفعل تمهيدا للعب دور اوسع في رسم المعادلات السياسية في المنطقة عموما، ومن شأن هذه السياسة ضمن مساراتها الحالية وبفضل تطور العملية السياسية والامنية في العراق. الا أن تلك المعطيات التي تحدد مسار سياسة العراق الخارجية تتحدد بمعوقات تؤثر سلبا في مسار وتوجهات العراق الخارجية. لكن ذلك لا يمنع أن السياسة الخارجية يمكن أن تشهد انطلاقا قويا نحو تحقيق الأهداف عبر توفر مقومات انجاز الاهداف العراقية او ما يطلق عليها بالممكنات التي لها أثر كبير في مسار سياسة العراق الخارجية ، و لابد من الاشارة الى أن المعوقات تلعب دورا واضحا في تحجيم الدور السياسي للعراق ضمن بيئته الاقليمية ومجاله الدولي ، وعلى النقيض من ذلك فان الممكنات يمكن أن تفتح مجالات رحبة أمام سياسة العراق الخارجية من أجل أداء دور فاعل في بناء الدولة»[11].

وعليه :»وفي هذا الإطار تتولى وزارة الخارجية عملية بناء **مرتكزات السياسة** الخارجية عبر التنسيق والتعاون مع الدول الأخرى بما فيها دول الجوار والدول الإقليمية من خلال الاشتراك في المنتديات المتعددة الأطراف التي تشمل الجامعة العربية والمحافل الدولية الأخرى فضلا عن تشجيع التعاون الإقليمي على أساس الروابط التاريخية والثقافية والعامل الجغرافي. وفي هذا السياق فان العراق يسعى

(10) دينا محمد جبر و دنيا جواد مطلك ، العراق والبيئة الاقليمية بين مطلب التوازن وضمان المصالح الوطنية العليا ، (مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، العدد 47، كانون الاول ،2013)، ص 110-ص112.

(11) نقلا عن :- صباح النور، علاقات العراق الخارجية ومستقبلها، المصدر السابق.

أن يكون عاملا ايجابيا لتحقيق استقرار المنطقة وتكوين روابط الصداقة والسلام التي تحترم المصالح الوطنية ويتفهم مصالح الأمن القومي لدول الجوار والتي يتم التحاور معها لحل القضايا العالقة وتواصل بنشاط عملية تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع المجتمع الدولي على أسس التعاون واحترام المصالح المتبادلة والقانون الدولي، وبالتأكيد فأن العراق وعبر سياسته الخارجية يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف. ويقصد بالهدف في السياسة الخارجية ، مجموعة الغايات التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في البيئة الدولية، والهدف في السياسة الخارجية لأية وحدة دولية قد يتغير من حقبة زمنية إلى أخرى من حيث القيمة أو قد يتغير إلى وسيلة» [12].

وهناك عوامل تاثير مترابط بين البيئتين الخارجية والداخلية تؤثر على طبيعة أداء العراق خارجيها وهي :- [13]

1. «**البيئة الخارجية للقرار:** وهي البيئة التي يصنع فيها القرار السياسي الداخلي وتتمثل في المحيط الاجتماعي والأبنية السياسية، إذ تشمل هذه البيئة على ضغوط ومؤثرات، وهذه البيئة الخارجية قد تضع قيوداً على بعض امكانات التصرف الأخرى، أو قد تهيئ امكانيات معينة تدعم تلك القرارات، وبشكل عام فأن الـرأي العام والإعـلام والسلوك السياسي للأفراد ومواقفهم اتجاه تلك القرارات ناهيك عمَا توفره بيئة صنع القرار من امكانيات تمثل جميعها المحرك الاساسي الذي يضغط أو يدفع صانع القرار لاختيار قرار يتضمن بدائل معينة أو للمفاضلة بين تلك البدائل، إذ أنه كلما زاد الضغط من البيئة الخارجية انخفضت حاجة الحركة وأختيار الأجهزة المسؤولة عن صنع القرار السياسي واتخاذها.

يجب أن نُفرق بين البيئة النفسية (سايكولوجية صانع القرار) والبيئة الواقعية، فقد تختلف هاتان البيئتان أو قد تتفقان، إذ تتوقف مسألة التباين أو الاتفاق على طبيعة ودقة هذه التصورات ومدى واقعيتها وملاءمتها

وهنا يجب أن نُفرق بين البيئة النفسية (سايكولوجية صانع القرار) والبيئة الواقعية، فقد تختلف هاتان البيئتان أو قد تتفقان، إذ تتوقف مسألة التباين أو الاتفاق على طبيعة ودقة هذه التصورات ومدى واقعيتها وملاءمتها.

ونعني بالبيئة النفسية: البيئة التي تؤثر فيها القيم والمعتقدات والعوامل الذاتية فضلاً عن الخبرات لصانع القرار والخبرات والآراء المسبقة لصانع القرار، أما البيئة الواقعية فتتمثل في البيئة التي يتفاعل في إطارها القرار ويصنع وينفذ فيها.

2. **البيئة الداخلية للقرار**: وتتكون هذه البيئة من الأوضاع الاجتماعية السائدة ومن النظام السياسي والاقتصادي للدولة، ومن المؤسسات غير الرسمية وجماعات المصالح والأحزاب والجماعات الدينية ذات النفوذ الاجتماعي، إذ أن طبيعة النظم الديمقراطية قد تلقي بضغوط على صانعي القرار أو

(12)نقلا عن :- دورين بنيامين هرمز وحيـدر فـوزي صـادق، السياسة العراقية الخارجية رؤية في المعوقات والممكنات، (مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (51)، بغداد)، ص 127.

(13) نقلا عن :-عباس جواد صيوان، العوامل السوسيولوجية وأثرها في صنع القرار السياسي العراق بعد عام (2003) إنموذجاً، ، مصدر سبق ذكره، ص44، ص 45.

مؤسسات صنع القرار بشكل أكبر مما يحدث في الأنظمة الشمولية، كما أن ديمقراطية النظام السياسي تزيد من حجم المشاركة في صنع القرار مما يرفع من عقلانية القرار واقترابه من تحقيق مبتغاه على الأغلب، أما في النظم غير الديمقراطية فأن حجم هذه المشاركة في صنع القرار تكاد تنعدم وتنحصر في إطار أفراد أو حزب يتولى تلك العملية مما يعطي تلك القرارات طبيعة واتجاه يماثل قيم ومعتقدات وأيدولوجيات ومصالح صانعه أكثر من إعطائه البعد المرتبط بمصالح اجتماعية وسياسية عامة للدولة، كما أن النظم غير الديمقراطية لا تبدي للرأي العام أو للرقابة السياسية أي اهتمام بالتالي تنشأ قرارات ذات نطاق محدد من ناحية الغاية والوسيلة.

فضلاً عن أنَ التركيب الطبقي للفئة المسيطرة على مؤسسة صنع القرار يؤثر في تصورها وكيفية تصنيفها لأطراف المواقف التي تتعامل معهم من خلال هذه القرارات إذ أنه كلما كان التركيب الطبقي متجانساً بين النخبة المسيطرة وبين بعض الأطراف كلما كان هذا دافعاً لخلق نوع من التعاطف أو المشاركة، أما فقدان التجانس في التركيب الطبقي يمكن أن ينتج عنه استجابات وردود فعل عكسية سلبية، فضلاً عن أن العامل الاقتصادي يؤدي دوره في دعم صانع القرار السياسي على كافة المستويات الداخلية والخارجية كما اسلفنا، فالدولة التي لها امكانات وثروات وموارد وقدرات انتاجية تكون أكثر قدرة في دعم أهداف استراتيجيتها، وتكون أوسع انفتاحاً على مجموعة من البدائل والخيارات، على عكس القدرة الاقتصادية المحدودة التي لا تعطي لصانع القرار مساحة للمفاضلة أو البحث عن بدائل لدعم قراراته لما يؤثر عليه داخلياً وخارجياً، مما يجعل من عوامل التأثير الخارجي مؤثرة في قراراته الداخلية وممتدة اليها مما يجعل ذلك عرضة للتجاذبات والتي قد تصل إلى فرض مصالح خارجية تتعارض مع مصلحته الوطنية مما قد يتسبب في تحطيم أواصر الاندماج المجتمعي ويولد حالة من الانفصال بين قيادات النظام السياسي والمجتمع.

الضغوط الناتجة عن الأزمات: إذ أنه بدون أزمات أو مشاكل أو ضغوط يصعب تصور أن صانع القرار يفكر في اتجاه قرارات معينة، بل قد تنتفي الحاجة إلى اتخاذ بعض القرارات بدون موقف يحرك مدركات صانع القرار للاتجاه نحو اتخاذ قرار ما، وهذه الضغوط تكون نابعة من الارتباط بهدف معين والتي قد تزداد أو تنخفض حسب قوة وإصرار صانع القرار على تحقيق هذا الهدف، ومن ناحية أخرى قد يكون هذا الضغط، وهذه الازمات مرتبطة بالرأي العام، أو وجود بنية داخلية تمارس ضغطاً والحاحاً على صانع القرار، وبالمقدار الذي تتأثر أجهزة صنع القرار أو صانع القرار بهذه الضغوط، تتأثر الرغبة في صنع هذا القرار».

ويمكن تلخيص اهم مرتكزات سياسة العراق في مجالها الخارجي على النحو الاتي: - [14]

- «الحيلولة دون تعرض الأمن الاستراتيجي لتحديات خطيرة من خلال وضع رؤية واضحة لأهداف البيئة الدولية والاقليمية المحيطة وإدراك توجهاتها واهدافها في العراق.
- موازنة التدخل متعدد الاطراف فانكشاف العراق أمام القوى الاقليمية والدولية جعله مفتوحا أمام العديد من القوى التي تحاول استثمار هذا الواقع من أجل تحقيق نمط واسع من الاهداف أجل السياسية والاقتصادية وحتى الاستخبارية.
- منع استغلال دول المنطقة للخلافات الداخلية العراقية من أجل التأثير على الملف الأمني بما يحقق مصالحها وساعدها في ذلك طبيعة تكوين المجتمع العراقي التعددي.
- اقامة علاقات متوازنة مع دول الاخرى : لاسيما دول الجوار المؤثرة في الشأن العراقي بالاستناد الى مقومات عدة اهمها مكانة العراق الاقليمية ودوره في البيئة المحيطة به وموارده الاقتصادية. وحماية استقرار العراق والحفاظ على وحدة أراضيه.
- اعادة العلاقات الثنائية الدبلوماسية مع دول العالم واشراك المجتمع الدولي في عملية اعادة اعمار العراق وتطويره ، مع اعادة نشاط وفعالية البعثات الدبلوماسية العراقية وتعزيز المصالح العراقية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الانضمام من جديد للهيئات متعددة الاطراف والمشاركة في نشاطاتها».

(14) نقلا عن :- صباح النور، عـلاقـات الـعـراق الخارجية ومستقبلها، المصدر نفسه.

فضلا عن ذلك يكون العراق دولة محبة للسلام ويلتزم بقوانين الشرعية الدولية واتباع التفاهم والتسامح بين الدول والشعوب وتغليب منطق الحوار والاسهام في خدمة الامن والاستقرار الدوليين وتبني خطاب سياسي معتدل نتيجة التحول الديناميكي الذي شهده العراق مما يجعله أمام جملة مرتكزات واجب عليه اتباعها وتخطي عثرات الماضي والمضي قدما نحو عراق اكثر اتزانا في المنطقة والعالم ، اذ يعد العراق محورا جيوبولوتيكيا مهما في المنطقة [15].

أصبح العراق بعد عام 2003 مركز الاهتمام الاستراتيجي في العالم

(15)ناظم نواف ابراهيم واسراء احـمـد جـيـاد ، الدبلوماسية العراقية بعد العام 2003:الواقع والـطـمـوح، (نـشـرة قضايا سياسية ، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد(الثاني عشر)، اذار،2021)، ص 31، ص33.

ثالثا: متغيرات البيئة الإقليمية والدولية للعراق

لقد « أصبح العراق بعد عام 2003 مركز الاهتمام الاستراتيجي في العالم، فقد تغيرت الأجواء الإستراتيجية بطريقة كبيرة في الفترة التي أعقبت احتلال العراق بعد عام 2003 ، لذا فقد بدأت دول العالم ويضمنها دول الخليج العربي ترى في ذلك تزايد أهمية العراق عبر الاعتمادية والقوة الراسخة التي توفرها الولايات المتحدة

الأمريكية؛ الأمر الذي جعل اغلب دول العالم تأخذ في الحسبان هذه الأهمية، وأخذت بلدان الخليج العربي تعيد ترتيب أولوياتها في تعاملها مع العراق واضعة في حساباتها وجود الموازن الخارجي الولايات المتحدة الأمريكية. إذ أنَ جميع دول الخليج معنية ببلورة حد أدنى من التوافق حول تحصين المنطقة من الهزات والصراعات التي تهدد الاستقرار وتقضي على آفاق التعاون الإقليمي، فالعراق جزء مهم من الخليج العربي وسياسته الخارجية تجاه دول الخليج العربي أخذت تحتل الصدارة في سلم أولويات هذه الدول بعد عام 2003 ، وهذا الاهتمام نابع من جملة متغيرات سترسم معالم سياسة العراق الخارجية في المستقبل تجاه دول الخليج العربي، وأهم هذه المتغيرات: أولا: مستقبل التواجد الأمريكي في العراق: إذ أن انسحاب القوات الأمريكية من العراق يتطلب في أهم دلالاته وضع العراق ضمن نظام موثوق للأمن الإقليمي يضمن الاستقرار في المنطقة فقد حثت الولايات المتحدة الأمريكية على جعل العراق شريكة إقليمية في ترتيبات أمن الخليج وذهبت إلى الدعوة لضمه إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي بيان صادر عن البيت الأبيض في 27 شباط / فبراير 2009 قال أوباما إن مستقبل العراق ومصيره لا ينفصل عن مصير الشرق الأوسط.. وقد آن الأوان كي يصبح شريكا كاملا في حوار المنطقة، وان يقيم مع جيرانه علاقات طيبة ومثمرة . لقد حققت إستراتيجية الانسحاب الأمريكي من العراق وسيطرة قوات الأمن العراقية على المدن ارتياحا عاما لدى دول الخليج العربي « [16]

لقد تميزت المتغيرات الإقليمية والدولية إزاء العراق بمواقف متباينة ذكرنا منها الإقليمية ونذكر الآن الدولية منها وابرزها الولايات المتحدة الامريكية وادراكها « بمشروع الشرق الأوسط الكبير» والذي تعمل عليه وفق توافقات مع بعض الدول العربية منها مصر وسوريا والسعودية ، ولذلك ادركت الدول الإقليمية للعراق أنَمَ وضعها الإقليمي والدولي في خطر نتيجة تداعيات احتلال العراق وافرازاته ، حينها عملت الدول الإقليمية على تحفيز الجامعة العربية لشجب ورفض الحرب ضد العراق وحل الازمة بالطرق السلمية [17]

وللازمات السياسية أثرُ واضحُ يؤثر على صانع القرار من خلال التأثير في قدراته ومهاراته التي قد تخلف نوعاً من التشتت لدى صانع القرار ما بين معالجة الازمة أو النظر إلى المصالح التي يسعى اليها في السياسة الخارجية، وابرز ما يعمل عليه صانع القرار هو ممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم وفقاً لمقتضيات الموقف والأزمة التي يواجهها إلى ايجاد قرارات توفيقية تضمن المصالح المتبادلة دون خسائر لجميع الأطراف وتحمل نتيجتها لتجاوز ردة فعل

وابرز ما يعمل عليه صانع القرار هو ممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم وفقاً لمقتضيات الموقف والأزمة التي يواجهها

(16) يسرى مهدي صالح ، المتغيرات المؤثرة في سياسة العراق الخارجية تجاه الخليج العربي ، (مجلة العلوم السياسية، جامعة بـغـداد، كلية العلوم السياسية ، بلا عدد ، ص1.

(17) دينا محمد جبر و دنيا جواد مطلك ، العراق والبيئة الإقليمية بين مطلب الـتـوازن وضمان المصالح الوطنية العليا ، مصدر سبق ذكره ، ص 113.

صانع القرار [18].

الخاتمة والاستنتاج :

أفضت دراسة **متغيرات البيئة الخارجية وتأثيرها في السياسة الخارجية العراقية** بعد عام (2003)، الى توضيح طبيعة الموقع الجغرافي والحضاري والاقتصادي بين دول العالم والمكانة المتميزة له .

(18) عباس جـواد صـيـوان ، العوامل السوسيولوجية وأثرها في صنع القرار السياسي: العراق بعد عام 2003 إنموذجا ، مصدر سبق ذكره ،ص 43.

وتأسيسا لذلك صاحبت المتغيرات ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، في ضوء تبلور عدد من المتغيرات الرئيسة منها تبلور حالة الفراغ الأمني والسياسي بعد إزاحة النظام السابق وجعله في حالة عدم اتزان ما بين الدول ، الى جانب تراجع دور الدبلوماسية العراقية في علاقاتها مع دول الجوار الإقليمي مقابل بزوغ الجماعات الارهابية المسلحة ، وجعلت منه ساحة لتصفية الحسابات ودرء الخطر عن الدول التي لها هاجس الخوف من تكرار السيناريو العراقي بدولهم .

اذ في وضع اقليمي بالمنطقة لابد للعراق تجنب سياسة الناي بالنفس فتدخله دائرة خطر وتخرجه عن الثوابت أما سياسة **التحالفات** فتدخله امام مواجهة ، فلا يمكن أنَ ينأى بنفسه لأنها تمس المصلحة الوطنية العراقية **فلابد** أنَ يتابع بنفسه ما اختط بالسياسة الخارجية ونتيجة هذه المعادلة العراق كسب الاصدقاء دون استثناء طرف عن طرف آخر مع تحييد الخلافات ووحدة المصير كانت حاضرة ضمن النقاط التي شغلت السياسة الخارجية العراقية بعد (2003). فالعراق يتأثر بالمحيط الاقليمي والتداعيات الإقليمية والدولية تؤثر بشكل عام على العراق والسبب في ذلك هو وضع العراق السياسي البنيوي الهش وكذلك الوضع الاقتصادي الصعب الذي يمر به ، وبالتالي اي تطور واحتدام في الخلاف بالمنطقة يؤثر على الجانب الاقتصادي وبالتالي الداخل العراقي ونجد من خلال ما تقدم ما يأتي :-

1.بروز تحديات السياسة الخارجية العراقية الداخلية والخارجية وتأثيرها مع محيطه الاقليمي والدولي ، منها تنظيم (داعش) وعوائلهم مع فتور التعليم نتيجة الأحداث الأمنية و تدهور الاقتصاد نتيجة الانفاق العسكري والأمني المتزايد مما أثر سلبا على اقتصاده واختلال ميزان المدفوعات ، فضلاً عن الازمة المالية العالمية، ولكن تشير الاحصائيات الى امكانية التعافي الاقتصادي نتيجة ارتفاع اسعار النفط العالمية رغم تحديات متحور كورونا المستجد .

3. اتباع سياسة الحياد الايجابي بالتعامل مع القضايا الإقليمية والدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والابتعاد عن سياسة المحاور. والتعامل مع أخطاء الماضي بحذر شديد وعدم الانجرار الى أخطاء أخرى والإفادة منها لتصحيح مساراته، واتباع آلية عمل حذرة مع أي دولة جارة او غير جارة.

4. يظهر الدور البارز للعراق في الأمن الإقليمي فاذا اختل امن العراق سيؤدي الى

اخلال امن دول بعينها ودخول داعش الإرهابي خير دليل على ذلك إقليميا وحتى دوليا .

5. ينبغي على العراق أنَ يعمل ضمن الأطر الدولية والقانونية لحماية مستقبله من أي تهديدات إقليمية أو دولية ممكن أنَ تؤدي الى اتخاذ مواقف غير مدروسة من قبل جميع الأطراف لمواجهة أي تحديات او تهديدات مستقبلية .

قائمة المصادر :

1. الدستور العراقي لعام 2005.
2. دينا محمد جبر و دنيا جواد مطلك ، العراق والبيئة الاقليمية بين مطلب التوازن وضمان المصالح الوطنية العليا ، (مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، العدد 47، كانون الاول ،2013)، ص 110- ص112.
3. صادق علي حسين، رؤية في سياسات اعادة اعمار المناطق المحررة من التنظيمات الارهابية في العراق، (مجلة ابحاث استراتيجية، العدد (14)، بغداد، اذار / 2017)، ص 194.
4. صباح النور، علاقات العراق الخارجية ومستقبلها، موقع المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر 6/6/2021، تاريخ استخراج النص 24/11/2021، الاربعاء، الساعة 1:24 صباحا، متاح على الرابط: - https://democraticac.de/?p=75342.
5. عباس جواد صيوان، العوامل السوسيولوجية وأثرها في صنع القرار السياسي العراق بعد عام (2003) إنموذجاً، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2019)، ص 167.
6. عبد الستار هادي الجنابي ، سياسة العراق الخارجية بعد عام 2003 اليات صنع القرار وادوات التنفيذ ، (مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، الجامعة العراقية ، العدد14 ،)2022 ، ص1.
7. علي جبار حافظ الربيعي ، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003، ط1،(دار امجد للنشر والتوزيع ، الاردن،2019) ، ص 180، ص 182.
8. ناظم نواف ابراهيم واسراء احمد جياد ، الدبلوماسية العراقية بعد العام 2003:الواقع والطموح، (نشرة قضايا سياسية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،العدد(الثاني عشر)، اذار،2021)، ص 31، ص33.
9. نقلا عن :- صباح النور، علاقات العراق الخارجية ومستقبلها، المصدر السابق.
10. نقلا عن :- دورين بنيامين هرمز وحيدر فوزي صادق، السياسة العراقية الخارجية رؤية في المعوقات والممكنات، (مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (51)، بغداد)، ص 127.

11. نقلا عن :- صباح النور، علاقات العراق الخارجية ومستقبلها، المصدر نفسه.
12. نقلا عن :- صباح النور، علاقات العراق الخارجية ومستقبلها، مصدر سبق ذكره.
13. نقلا عن :- صباح عباس، المدخل الى السياسة الخارجية دراسة في السلوك السياسي الخارجي، ط1، (مطبعة الكتاب، بغداد، 2014)، ص 163.
14. نقلا عن :- ضحى احمد جاسم، دور دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية في تطوير الدبلوماسية العراقية ما بعد العام 2003، (بحث ترقية غير منشور، وزارة الخارجية، 2017)، ص85 ، ص 86.
15. يسرى مهدي صالح ، المتغيرات المؤثرة في سياسة العراق الخارجية تجاه الخليج العربي ، (مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، كلي العلوم السياسية ، بلا عدد ، ص1.